

الرقم: 2021/62

التاريخ: 2021/06/28 م  
الموافق: الثلاثاء 18 ذو القعدة 1442 هـ

حفظه الله

الأخ الفاضل / د. رشدي وادي

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

تحية طيبة وبعد

### الموضوع/ تقارير اقتصادية العدد الأربعون

تهديكم الإدارة العامة للدراسات والتخطيط عاطر تحياتها وتتمنى لكم دوام الصحة والعافية، وبالإشارة إلى الموضوع

المذكور أعلاه، نرفق لسيادتكم تقارير اقتصادية العدد الأربعون.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

  
أسامة نوفل

مدير عام الإدارة العامة للدراسات والتخطيط

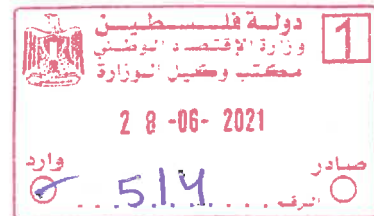


مرفق طيه:

تقارير اقتصادية العدد الأربعون

نسخة لـ

الملف



af-juma



2021

٢٠٢١

# تقارير اقتصادية

العدد الأربعون

الإدارة العامة للدراسات والتخطيط

40





جدول المحتويات

2	..... الجهاز المصرفي
3	..... المالية العامة
5	..... السوق المحلي
9	..... نتائج مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال

## الجهاز المصرفي

### سلطة النقد وبنوك توقع اتفاقيات قروض مع بنك الاستثمار الأوروبي<sup>1</sup>

وقعت سلطة النقد وبنوك، اتفاقيات مع بنك الاستثمار الأوروبي لتقديم قروض للقطاع الخاص بقيمة 425 مليون دولار.

وتم توقيع الاتفاقيات لدى بنك الاستثمار الأوروبي، مع كل من: سلطة النقد، وبنك فلسطين، والبنك الوطني، وبنك القدس، وبنك الاستثمار الفلسطيني، وشركة "فيتاس" للإقراض والخدمات المالية.

وتنص الاتفاقيات على أن تقوم البنوك المشاركة بإعادة إقراض المبلغ للقطاع الخاص بشروط ميسرة.

وتخص الاتفاقية الأولى، تمويل صندوق "استدامة"، الذي تديره سلطة النقد، بـ 200 مليون دولار، ليرتفع حجمه من 235 مليون دولار إلى 435 مليوناً.

حيث إن التمويل سيوجه خصوصاً لإقراض المنشآت الصغيرة ليس فقط لمساعدتها على التعافي من تداعيات جائحة كورونا، وإنما أيضاً لتلعب دورها المأمول في التنمية الاقتصادية. وتخص الاتفاقية الثانية مع بنك فلسطين، وهي قروض للقطاع الخاص قيمتها 50 مليون دولار، بتمويل من بنك الاستثمار الأوروبي، إضافة لاتفاقية مشاركة في مخاطر بقيمة 8 ملايين دولار. كما تم توقيع اتفاقية رابعة مع البنك الوطني مماثلة، بشأن قروض بقيمة 50 مليون دولار، وأخرى مشاركة في المخاطر بقيمة 8 ملايين دولار.

أما الاتفاقية الخامسة فكانت مع بنك القدس، وتتعلق بقروض للقطاع الخاص قيمتها 32 مليون دولار. كما تم عقد اتفاقية قروض سادسة مع بنك الاستثمار الفلسطيني، بقيمة 20 مليون دولار. فيما تضمنت الاتفاقية السابعة قرضاً وقعه مع شركة "فيتاس"، وقيمه 3.3 مليون.

وتأتي هذه الاتفاقيات من أجل توفير سيولة للبنوك الفلسطينية، لضخها في القطاعات الإنتاجية، بفوائد ميسرة، لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني لا سيما للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة التي تأثرت من تبعات جائحة كورونا.

## مؤسسة التمويل الدولية تبيع حصتها في بنك فلسطين<sup>2</sup>

أعلنت مؤسسة التمويل الدولية عن بيع حصتها في بنك فلسطين بعد إنجازها الأهداف التنموية في هذا الاستثمار عقب 13 سنة من الاستثمار في أسهم بنك فلسطين.

وكانت مؤسسة التمويل الدولية اشترت حصة من أسهم البنك في عام 2008، وعملت بشكل حثيث مع إدارة البنك على تعزيز الشمول المالي وخاصة للمرأة، ومنظومة إدارة المخاطر، إضافة إلى تحقيق غيرها من الإنجازات. ويعتبر بنك فلسطين المؤسسة المالية الأكبر في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويتمتع بمؤشرات مالية قوية بما فيها 5 مليار دولار من الموجودات وحصة سوقية تصل إلى 30% من حصة المصارف في السوق الفلسطيني.

وخلال مسيرة استثمارها في بنك فلسطين، عملت مؤسسة التمويل الدولية مع إدارة البنك ضمن خدماتها الاستشارية لدعم وتنمية برامج تمويل التجارة وإدارة المخاطر والشمول المالي، بالإضافة إلى تطوير آفاق التكنولوجيا الرقمية بالعمل مع شركة بال باي إحدى شركات مجموعة بنك فلسطين، والاستثمار في صندوق ابتكار لدعم البيئة الحاضنة للريادة والابتكار.

ويستمر بنك فلسطين بالتمتع بتنوع استثماري في أسهم البنك عبر وجود مؤسسات اقتصادية وأفراد من فلسطين والمنطقة والعالم حاملين لأسهم البنك، مما يعزز وينوع من جمهور المساهمين ويراكم على خبراتهم.

## المالية العامة

### الدين العام خلال الربع الأول 2021<sup>3</sup>

ارتفع الدين الحكومي إلى مستويات قياسية ليصل مع نهاية إبريل إلى 12 مليار شيكل بينهم 7.7 مليار دين محلي وقراءة 4.3 مليار دين خارجي دون احتساب المتأخرات المتراكمة للقطاع الخاص وتصل إلى 18 مليار شيكل.

وبلغت نسبة الدين العام إلى الإيرادات الحكومية خلال الربع الأول من عام 2021 نحو 86.4%، حيث إن الدين الحكومي العام بلغ نحو 30 مليار شيكل ما يشكل 52% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتتزايد النفقات الحكومية في ظل استقرار في الإيرادات وتراجع في المساعدات الدولية ما يدفع الحكومة لتمويله بعدة طرق، منها تأخير دفع مستحقات القطاع الخاص والاقتراض من البنوك وتدفع نحو 15 مليون شيكل فوائد شهرية على الأقل.

وما تقرضه المصارف للحكومة يتراوح ما بين 50-60 مليون دولار وهو مبلغ قليل جدا مقارنة بحجم ودائع.

ويبلغ الإقراض الحكومة 22 % من اجمالي التسهيلات البنكية وبالتالي سيصبح منافسا للقطاع الخاص وهو ما سيؤدي إلى رفع سعر الفائدة على المواطنين كما أنه سيضر بالاقتصاد.

وبلغت قيمة الفوائد المدفوعة على الدين العام الحكومي خلال الربع الأول من العام الحالي حوالي 30.6 مليون شيكل.

ويعتبر الدين الحكومي الخارجي في طبيعته اقرب للمنح والقروض الحسنة، وبالتالي قيمة الفوائد المدفوعة والمستحقة على الدين الخارجي متدنية جدا مقارنة بتلك الخاصة بالدين المحلي، حيث بلغ متوسط الفائدة على الاقتراض الحكومي خلال هذا الربع نحو 5.60% ، علما بأن الاقتراض الحكومي في معظمه يتم بعملة الشيكل تجنبا لتقلبات أسعار الصرف.

ويشار الى أن نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي قد بلغت خلال هذا الربع نحو 22.2%، وعند إضافة المتأخرات المتراكمة على الحكومة ترتفع النسبة لتصبح 53% من الناتج المحلي الإجمالي، علما بأن قانون الدين العام حدد هذه النسبة عند 40% كحد أعلى يجب عدم تجاوزه.

### الانفاق الحكومي خلال الربع الاول 2014

انخفض الانفاق الحكومي الفعلي خلال الربع الأول من العام الجاري بنسبة 24 % لتصل إلى حوالي 2.3 مليار شيكل مقارنة بالربع المقابل من العام الماضي.

وتتوزع اجمالي النفقات بين رواتب واجور إضافة الى نفقات راسمالية وتحويلية وصافي الاقتراض.

وجاء معظم الإنفاق العام على شكل نفقات جارية بقرابة 97% بينما الانفاق التطويري لم يتجاوز 3% من اجمالي الانفاق.

### نفقات الأجهزة الأمنية الفلسطينية<sup>5</sup>

وصلت نفقات الأجهزة الأمنية لأكثر من 325 مليون دولار أمريكي خلال الأربعة شهور الأولى من 2021، حيث أنها زادت بنسبة 6.1%، صعوداً من 306 مليون دولار خلال ذات الفترة من العام الماضي.

وتوزعت النفقات ما بين 271 مليون دولار كفاتورة رواتب، ومبالغ أخرى رأسمالية وسلع وخدمات. بينما في العام الماضي، وصلت قيمة النفقات ، لأكثر من مليار و 47 مليون دولار أمريكي، أي 20.7% من إجمالي النفقات، و 28.6% من صافي الإيرادات.

وحسب الإحصاءات كان عدد عناصر أجهزة الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 83.2 ألف عنصر، موزعين بين 65.463 ألف عنصر بالضفة، و 17.813 ألف عنصر بغزة.

### السوق المحلي

#### واردات الفلسطينيين من إسرائيل<sup>6</sup>

تراجعت الواردات الفلسطينية من إسرائيل في أبريل الماضي بنسبة 1.8% على أساس شهري، حيث بلغت الواردات الفلسطينية من إسرائيل 258.5 مليون دولار في أبريل الماضي، نزولا من 263.2 مليون دولار في مارس 2021. وبدأت اعتباراً من نهاية أبريل الماضي، حملات فلسطينية لمقاطعة المنتجات الاسرائيلية، بسبب العداوة الاسرائيلي على القدس وحي الشيخ جراح، وقطاع غزة في مايو الماضي.

في المقابل، بلغت الصادرات الفلسطينية لإسرائيل خلال أبريل الماضي 104.2 مليون دولار، صعوداً من 100 مليون دولار في مارس، بزيادة 4.2%.

أما عجز الميزان التجاري الفلسطيني مع إسرائيل، والذي يمثل الفرق بين الصادرات والواردات، فقد سجل في أبريل الماضي، نحو 154.3 مليون دولار، مقارنة مع 163.2 مليون دولار في مارس.

وشهدت الصادرات خلال أبريل 2021 انخفاضاً طفيفاً 0.1% مقارنة مع الشهر السابق بينما ارتفعت بنسبة 109% مقارنة مع أبريل 2020، حيث بلغت قيمتها 114.6 مليون دولار.

في المقابل، انخفضت الواردات خلال أبريل 2021 بنسبة 4 % مقارنة مع الشهر السابق، بينما ارتفعت بنسبة 58 % مقارنة مع أبريل 2020، حيث بلغت قيمتها 487.8 مليون دولار.

أما الميزان التجاري والذي يمثل الفرق بين الصادرات والواردات، فقد سجل انخفاضاً في قيمة العجز بنسبة 5% خلال أبريل 2021 مقارنة مع الشهر السابق، بينما ارتفع 47 % على أساس سنوي إلى 373.2 مليون دولار.

### مصانع المشروبات بغزة تغلق مؤقتاً<sup>7</sup>

اضطرت مصانع المشروبات بغزة إلى وقف عملياتها بسبب قيود الاستيراد الاسرائيلية التي استمرت في تطبيق إجراءات مشددة بشأن واردات المواد الخام، بما في ذلك غاز ثاني أكسيد الكربون والشراب الذي يحتاجه المصانع من أجل التعبئة لإنتاج المشروبات.

وأدى توقف هذه المصانع إلى تسريح أكثر من 500 عامل عن العمل بشكل مباشر ومؤقت وتضرر نحو عشرة آلاف عامل يعملون في مجال التوزيع والبيع وغيرها.

ومن المتوقع أن مصانع أخرى في غزة قد تغلق إذا استمرت القيود الاسرائيلية. وتشير البيانات إن التصنيع يمثل نحو عشرة في المئة من الاقتصاد الذي يهيمن عليه قطاع الخدمات في غزة .

### مزارعو غزة يتوقفون عن تسويق الخضروات للضفة<sup>8</sup>

توقف مزارعو وتجار قطاع غزة، عن تسويق جميع اصناف الخضروات للضفة الغربية بشكل كامل، نتيجة لعراقيل الاحتلال الاسرائيلي الجديدة، واشتراطاته التعجيزية المتمثلة في تغيير معايير تسويق بعض المنتجات الزراعية عبر معبر كرم أبو سالم التجاري .

ونتيجة لذلك قرر المزارعون والتجار بغزة العزوف بشكل كامل عن تسويق جميع انواع الخضروات المنتجة في قطاع غزة للشق الاخر من الوطن، وذلك بعد أن وضع الاحتلال شرط تعجيزي للسماح بتسويق محصول البندورة للضفة والذي تمثل في نزع الغطاء الاخضر للبندورة (القمعة) عن كل حبة يتم دخولها للمحافظات الشمالية ويعتبر محصول البندورة أهم محصول تسويقي، والذي يترع على عرش المحاصيل التسويقية، والذي بدون وجوده ضمن قائمة الخضروات المعدة للتصدير، يصعب تسويق باقي أصناف الخضروات، الأمر الذي يكبد المزارعين خسائر فادحة ال يمكنها تحمله



يذكر أن قطاع غزة يسوق للضفة والخارج خمسة عشر صنفاً الفلفل الحار، الحلو، الكوسا و الباذنجان ..الخ .)

#### الاحتلال سمح بدخول المنظفات لغزة عبر كرم أبو سالم<sup>9</sup>

سمح الاحتلال الإسرائيلي بإدخال بعض الشاحنات المحملة بالمنظفات عبر معبر كرم أبو سالم لأول مرة منذ أكثر من 50 يوماً من المنع.

حيث إن الاحتلال أدخل عبر كرم أبو سالم شاحنات محملة بالمعقمات والمنظفات، ويجري الانتظار حالياً لأن يسمح بعبور المواد الخام الخاصة بالقطاعات الغذائية والزراعة، حسب ما أعن عنه الاحتلال في وقت سابق.

ولا يزال يعمل المعبر جزئياً، وغير مسموح بإدخال كامل الأصناف من البضائع والمواد الخام و مواد الإعمار.

ومنذ العاشر من مايو الماضي، لا يسمح الاحتلال الإسرائيلي بدخول سوى الشاحنات المحملة بالمواد الغذائية الأساسية، والمحروقات والأعلاف، مما تسبب بشح كبير في البضائع في أسواق القطاع، وساهم برفع الأسعار واحتكار التجار لبعض الأصناف.

وتقدر قيمة بضائع التجار المحتجزة في الموانئ والمعابر الإسرائيلية 500 مليون شيكل إسرائيلي، ويوجد في الموانئ فقط 7 آلاف حاوية، دفع عليها أصحابها رسوم أراضي ومصاريف وصلت إلى 18 مليون دولار حتى نهاية الأسبوع الماضي.

#### ارتفاع أسعار الأخشاب في فلسطين<sup>10</sup>

تشهد أسعار كوب الخشب بمختلف أنواعه في الوقت الحالي ارتفاعاً في الأسواق المحلية الفلسطينية، بنسب تتراوح من 70 إلى 100 %، حيث أن سعر كوب خشب " ام دي أف " ارتفع من 200 دولار إلى 500 دولار ، بينما سعر كوب خشب " البلوط " صعد من 1200 دولار إلى 2000 دولار في الأسواق المحلية.

ويعود الارتفاع بالأسعار لأسباب عديدة منها، الاحتكار وأخرى متعلقة بتراجع الانتاج العالمي وارتفاع أسعار الشحن نتيجة التداعيات الناجمة عن الجائحة . مما أدى إلى اضعاف رغبة الشراء لدى المستهلكين.

ولن تعاود أسعار " كوب الخشب " في فلسطين، الهبوط قبل 6 أشهر من الآن، بسبب اوامر التوريد والشراء التي قام بها تجار الجملة من الأسواق العالمية التي ستكون على أسعار عالية وشحن مرتفعة، إضافة إلى أن وقت وصولها في ظل اجراءات كورونا الحالية في العالم ستكون بعد 4 شهور وعليه لن يقوم التجار ببيع الكوب بأسعار منخفضة.

وارتفعت أسعار الشحن في الموانئ العالمية، من 2000 دولار إلى 10 آلاف دولار بسبب انتشار فايروس كورونا.

#### البضائع المحتجزة في الموانئ الإسرائيلية<sup>11</sup>

إن قيمة البضائع الخاصة بالتجار ورجال الأعمال والمقاولين، المكدسة في المخازن والموانئ الإسرائيلية وممنوعة الدخول لقطاع غزة عبر معبر كرم أبو سالم تصل لأكثر من 500 مليون شيكل إسرائيلي.

حيث أنه 7 آلاف حاوية محتجزة في الموانئ الإسرائيلية منذ انتهاء العدوان على غزة، وهي بحاجة لأن يوجد حل فوري لإدخالها للقطاع، وإن عدم إدخالها لغزة يتسبب بأضرار لأصحابها بشكل يومي نتيجة الغرامات والأرضيات والمصاريف المفروضة عليها والتي وصلت لـ 18 مليون دولار، إضافة لرأس المال المحتجز وشح البضائع في الأسواق في غزة.

#### أرباح شركات التأمين في فلسطين<sup>12</sup>

تراجع صافي أرباح شركات التأمين المدرجة ببورصة فلسطين، بنسبة 8.3% على أساس سنوي، خلال الربع الأول 2021 . حيث أن صافي أرباح شركات التأمين الستة من أصل 7 المدرجة في البورصة، تراجعت إلى 4.57 مليون دولار في الربع الأول 2021 ، من 5 ملايين دولار على أساس سنوي . ويبلغ عدد الشركات العاملة في قطاع التأمين 10 ، منها 7 مدرجة في البورصة، هي: الأهلية للتأمين، العالمية المتحدة للتأمين، المشرق للتأمين، التأمين الوطنية، فلسطين للتأمين، التكافل الفلسطينية للتأمين، ترست العالمية للتأمين.

بينما هناك ثلاث شركات تأمين غير مدرجة حتى نهاية الربع الأول من العام الجاري، وهي: تمكين للتأمين (أدرجت في الربع الثاني 2021)، وميد اليف اليكو، وفلسطين لتأمين الرهن العقاري.

وقفز صافي أرباح شركات التأمين بنسبة 27.2 % خلال العام الماضي، مقارنة مع 2019، حيث بلغ صافي أرباح شركات التأمين في فلسطين 21.5 مليون دولار، صعوداً من 16.9 مليون دولار في 2019.

### نتائج مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال<sup>13</sup>

أظهرت نتائج "مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال" تحسن المؤشر الكلي في فلسطين لشهر يونيو مقارنة مع شهر مايو من -17.7 إلى -14.9، مدفوعاً بنموه الملحوظ في الضفة الغربية، والذي فاق أثر حالة التراجع في قطاع غزة في أعقاب الحرب التي شنت في نهاية الشهر السابق.

ففي الضفة الغربية، ارتفع المؤشر في ضوء تخفيف الإجراءات الاحترازية وتطعيم نسبة لا بأس بها من المواطنين، ليصعد المؤشر الكلي للضفة من -4.1 نقطة في أيار إلى -5.3 نقطة في حزيران، مسجلاً بذلك أفضل مستوى له منذ ما يربو عن العامين، وشمل هذا التوجه أغلب المؤشرات الفرعية باستثناء مؤشر قطاع الإنشاءات الذي تراجع بشكل طفيف (من -0.5 إلى -1.0). وقد كان التحسن الأبرز في مؤشر قطاع التجارة (من -4.9 إلى -0.3) على خلفية عودة الحركة للأسواق، متبوعاً بنمو مؤشر النقل والتخزين (من -0.8 إلى -1.2) والذي يعزى إلى تحرير حركة التنقل ورفع القيود خاصة على وسائل النقل العامة، ومؤشر قطاع الصناعة (من -1.0 إلى -1.0) في ضوء التعزيز من حملة المقاطعة للمنتجات الإسرائيلية والتوجه نحو البديل الوطني، بالإضافة لنمو هامشي في كل من مؤشر الزراعة (من 3.1 إلى 3.6) ومؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (من 0.0 إلى 0.2). أما قطاع الطاقة المتجددة، فبقي مستقراً عند مستوياته السابقة دون تغيير بواقع 0.0 نقطة.

أما في قطاع غزة، فما زال شبح الحرب يهيمن على الأجواء، وهو ما ترك المؤشر الكلي مع أسوأ مستوى له على الإطلاق منذ بداية إصداره بواقع -62.5 نقطة، ونتيجة لتعذر جمع البيانات في الشهر السابق إثر الحرب، ستم المقارنة خلال هذا الشهر مع شهر ابريل (آخر بيانات حقيقية تم جمعها). وفي هذا السياق، كان التراجع هو السمة المهيمنة على جميع المؤشرات الفرعية دون استثناء، على خلفية أضرار كلية أو جزئية في المنشآت المستطلعة، إلا أن حدته كانت أكثر وضوحاً في مؤشر قطاع التجارة (من -12.0 إلى -40.6)، ومؤشر قطاع الزراعة (من -4.4 إلى -5.4)، ومؤشر قطاع الصناعة

(من -2.6 إلى 11.4). وقد شمل الهبوط باقي القطاعات بوتيرة أقل، فانخفض مؤشر قطاع النقل والتخزين (من -0.5 إلى -1.9)، متبوعاً بمؤشر قطاع الانشاءات (من -1.8 إلى -2.6)، ومروراً بمؤشر قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (من -0.2 إلى -0.5)، وأخيراً تراجع طفيف في قطاع الطاقة المتجددة (من 0.0 إلى -0.1).

### مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال في فلسطين



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية (2021)، مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال، حزيران 2021.  
\* مؤشر قطاع غزة لشهر أيار 2021 هو رقم تقديري.



- 1 الأيام
- 2 معا الاخبارية
- 3 بوابة اقتصاد فلسطين
- 4 بوابة اقتصاد فلسطين
- 5 مصدر الاخبارية
- 6 الاقتصادي
- 7 الاقتصادي
- 8 الاقتصادي
- 9 مصدر الاخبارية
- 10 الاقتصادي
- 11 مصدر الاخبارية
- 12 الاقتصادي
- 13 سلطة القد الفلسطينية